

## إذا باع أرضاً بالكنز الذي بداخلها وهو يعلم

عبدالمحسن الزامل

هل يجوز نعم إذا باعها بكنزها في هذه الحالة ما في اختلاف يكون. أي نحن كالكلام المتقدم إذا باع أرضاً إذا قلنا أن الكنز مملوك للبائع كما هو قول الجمهور - [00:00:00](#)

في هذه الحالة لو قال بعته بفوزها في هذه الحالة انتهى الأمر. يكون تابع ولا مطالبة للبائع بعد ذلك بالكنز لكن على القول الثاني اللي اختاره صاحب المغني ولو اُحد عن أحمد رحمه الله أن الكنز كالمودع فيها وأنه للمشتري لكن - [00:00:18](#)  
مسألة أنه إذا كان هذا الكنز مما خلق فيها لكن إذا كان هذا الكنز يعني أه يعني إذا كان الكنز هذا مثلاً عليه علامات عليه علامات وضع فيها كنز إنسان اشترى أرض اشترى دار ثم وجد كنزاً فيها - [00:00:39](#)

فهذا لا يخلو أما أن يكون عليه علامات أهل الإسلام أو علامات أهل الكفر وإن لم يرد عليه علامات عليه السلام فهو الأصل للمسلم. الأصل أنه مسلم والأفان وجد عليه مثلاً ظرب منها كنز عليه ظرب دنائير إسلامية دراهم إسلامية أو وجد مثلاً عملات أخرى - [00:01:04](#)

الجديدة. في هذه الحالة وجدها في صندوق في باطن أرض مثلاً مدفونة. ففي هذه الحال حكمها حكم اللقطاء حكمها حكم اللقطة. لو ادعاه صاحبها الأرض أثبت أن هذا ادعى صاحبها. لكن في الأصل أنها لقطاع. إلا إذا كان خارج ليس فقط خارج. وجده مثلاً في ناحية من - [00:01:28](#)

المنزل في هذه الحالة يكون لصاحب البيت. أما إذا كان فيها وعليه على فإن كانت علامة الإسلام فحكمه حكم اللقطة. واللقطة معروف حكمها يعرفها سنة على التفصيل. الحالة الثانية أن يجد عليها علامات - [00:01:58](#)

الكفر أو الجاهلية علامات الجاهلية. في هذه الحالة حكمها حكم الكنز حكمها حكم ماذا الركاز حكم الركاز. وفي الركاز الخمس. يقول عن الهرار الخموس. تأخذ تخرج الخمس والباقي لك. وإن كان أه نعم علامات الجاهلية أو ما في حكم علامات الجاهلية. وجد فيه علامات لأهل الحرب - [00:02:18](#)

من بعد الإسلام مثلاً أناس من الحرب والكفار فيها أيضاً حكمه حكم الركاز حكمه فإنه يكون أه يخرج الخمس وله الباقي كما تقدم. نعم. هذي تؤخذ وتكسر وينظر هذي تؤخذ وتكسر حتى يستفاد منها. معنى أنها لا تبقى التباثيل ولا أصنام. تنظر أن كانت مثلاً الدولة هي التي - [00:02:48](#)

تشرف عليها المسلمين. وإن وجدها رجل مسلم في أرض يعني ليس ممنوعاً منها بحكم ما تقدم. نعم - [00:03:28](#)